القاعدة الرابعة

في ابطال التشبيه

وفيها الرد على اصحاب الصور[1] واصحاب الجهة والكرامية في قولهم ان الرب تعالى محل للحوادث

مذهب اهل الحق ان الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة[2] لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ فليس الباري سبحانه بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا في[3] مكان[4] ولا في[5] زمان ولا قابل للاعراض ولا محل للحوادث

وصارت الغالية من الشيعة الى نوعي تشبيه احدهما تشبيه الخالق بالخلق فقالت المغيرية[6] والبنانية[7] والهاشمية[8] ومن تابعهم انه الاله[9] ذو[10] صورة مثل صور الانسان ونسج على منوالهم جماعة من مشبهة الصفاتية متمسكين بقوله صلى الله عليه وسلم خَلَقَ ٱللَّهُ آدَمَ[11] عَلَى

---

١٣٢ — ١) ب ف الصورة — ٢) سورة ٤٢, ٩ — ٣) ف ـ — ٤) ب ز وجهه — ٥) ب المعتزلة — ٦) ا الاصل البيالية . حاشية السابية ف البيانية راجع الملل ص ١١٣ — ٧) ف الهشامية — ٨) ب ف ـ

١٣٣ صُورَةِ ٱلرَّحْمَن وفي رواية على صورته والنوع الثاني تشبيه المخلوق بالخالق

فقالت طوائف من الغالية وجماعة اخرى ان شخصاً من الاشخاص اله او فيه جزء من الاله والاله سبحانه وتعالى عن قولهم متشخص به نسجاً على منوال النصارى والحلولية في كل امة ومن الكرامية من صار الى انه جوهر وجسم

واطبقوا على انه مجسم فوق وانه محل الحوادث قالوا اذا خلق الله سبحنه جوهراً احدث في ذاته ارادة حدوثه وربما احترزوا عن لفظ احدث فقالوا حدثت له ارادة حدوثه وكاف ونون واذا كان المحدث مسموعاً حدث له تسمع واذا كان مبصراً حدث له تبصر فتحدث له خمس من الصفات الحادثة بكل محدث احدثه وربما احترزوا عن اطلاق لفظ الحلول والمحل وان اطلقوا الاتصاف بالحادث وفرقوا بين المشيئة والارادة فقالوا مشيئة قديمة وارادة حادثة ولذلك فرقوا بين التكوين والمكون والاحداث والمحدث والخلق والمخلوق فالخلق حادث في ذاته والمخلوق مباين وكذلك

١٣٤ التكوين عبارة عن قوله كن والقول قايم بذاته والمكون مباين وكذلك كلامه تعالى صفات تحدث له وهي عبارات منتظمة من حروف واصوات عند بعضهم وعند بعضهم من حروف مجردة فهو

---

١٣٣ — ١) ب منوالى — ٢.٢) ب والكرامية ف ز امة — ٣) ب كذا وتصحيح حادثة — ٤) ب لفظة الاحداث — ٥) ف حدثت — ٦) ب ـ — ٧) ب الارادة محدوثة — ٨) ف كل — ٩) ب الحدوث — ١٠) ب في المحل — ١١) ف بالاتصاف — ١٢) ب ف مشيته — ١٣) ب ف زارادته

١٣٤ — ١.١) ب ـ و ز عند البعض —

حادث ليس بقديم ولا محدث واحالوا فناء ما حدث [٢]من الصفات[٢] في ذاته ولم يطلقوا لفظ التقدم والتأخر على الحروف والكلمات واجتهد محمد بن الهيصم منهم في كل مسئلة من مسائل [٣]التشبيه حتى رد الخلاف فيها[٤] الى ما يسوغ ان يذكر ولا يسفه غير مسئلة الحوادث فانه تركها على النكال الاول بعلم[٥] صاحبه ابي عبد الله الكرام

لنا دليل عام يعم ابطال مذاهب المشبهة جملة وعلى كل فرقة ممن عددناهم حجة خاصة ونقض[٦] على الانفراد فنبتدي بالاعم

ونقول التقدر[٧] بالاشكال والصور والتغير بالحوادث والغير دليل الحدوث[٨] فلو كان الباري سبحانه متقدرًا بقدر[٩] متصورًا بصورة متناهياً بحد ونهاية مختصاً بجهة متغيرًا بصفة حادثة في ذاته لكان محدثاً اذ العقل بصريحه يقضي[١٠] ان الاقدار في تجويز العقل متساوية فما من ١٣٥ قدر وشكل يقدره العقل الا ويجوز ان يكون مخصوصاً بقدر آخر واختصاصه بقدر معين وتميزه بجهة[١] ومسافة يستدعي مخصصاً ومن المعلوم الذي لا مراء فيه ان ذاتاً لم تكن موصوفة بصفة ثم صارت موصوفة فقد تغيرت عما[٢] كانت عليه والتغير دليل الحدوث فاذا لم يستدل[٣] على حدوث الكاينات الا بالتغير الطارى عليها وبالجملة فالتغير يستدعي مغيرًا[٤] خارجاً من ذات المغير والمقدر يستدعي مقدرًا

٢...٢) ف ـ — ٣) ا المسايل — ٤) ب ف منها — ٥) ب بعد — ٦) ب نقصر ف نفرض — ٧) ب ف التقدير — ٨) ف ـ — ٩) ب ـ — ١٠) ب يقتضى ١٣٥ — ١) ب ز متناهية — ٢) ف عنها — ٣) ب ف فانا لم نستدل — ٤) ب تغيرا —

فانه فبم[٥] تنكرون على من يقول ان القدر الذي اختص به نهاية وحد[٦] واجب له[٧] لذاته فلا يحتاج الى مخصص والمقادير التي هي في الخلق انما احتاجت الى مقدر لانها جايزة وذلك لان الجواز في الجايزات انما يعرف بتقدير القدرة[٨] فلما كانت المقادير الخلقية مقدورة عرف جوازها واحتاج الجواز الى مرجح فاذا لم يكن فوق الباري سبحانه قادر يقدر عليه لم تكن اضافة الجواز واثبات الاحتياج له السنا اتفقنا على ان الصفات ثمان افهي واجبة له على هذا العدد ام
١٣٦ جايز ان توجد صفة اخرى

فانه فلنم يجب الانحصار في هذا العدد كذلك نقول الاختصاص بالحد المذكور واجب له اذ لا فرق بين مقدار في الصفات عددًا وبين مقدار في الذات حدًا

فانه فلنم جايز ان توجد صفة اخرى فما الموجب[١] للانحصار في هذا الحد والعدد فيحتاج الى مخصص حاصر[٢]

والجواب فلنا المقادير[٣] من حيث انها مقادير طولًا وعرضاً وعمقاً لا تختلف شاهدًا وغايباً[٤] في تطرق الجواز العقلي اليها واستدعاء المخصص فانا لو قدرنا مثل ذلك المقدار بعينه في الشاهد تطرق الجواز العقلي اليه واختصاصه به دون مقدار اخر يستدعي المخصص وتطرق الجواز الى الجايزات لا يتوقف[٥] على تقدير القدرة عليها بل معرفة ذلك بينة[٦] للعقل ضرورية[٧] حتى صار كثير[٤] من العقلاء الى ان

---

٥) ب ثم — ٦) ا وجد — ٧) ف وله بيان — ٨) ب ز عليها

١٣٦ — ١) ف الموجبة — ٢) ب خالص — ٣) ب ـه — ٤) ف ـه —
٥) ف يتفق — ٦) ب يثبت في التصحيح ف ـه — ٧..٧) ا حاشية . سقط ضرورية

العقل نفسه عبارة عن علوم ضرورية[٢] هي معرفة الجواز في الجايزات والاستحالة في المستحيلات والوجوب في الواجبات وتقدير القدرة عليها انما يحتاج اليه في ترجيح احد الجايزين على الثاني لا في تصور ١٣٧ نفس الجواز

وهذه ربما قد اغفلها كثير من اصحاب الكلام واما الصفات وانحصارها في ثمان فقد اختلف الجواب[١] عنه بوجوه منها انهم منعوا اطلاق لفظ العدد عليها فضلًا عن الثمانية

وقالوا قد دل الفعل بوقوعه على ان الفاعل قادر وباختصاصه ببعض الجايزات على انه مريد وباحكامه على انه عالم وعلم بالضرورة ١٠ ان القضايا مختلفة وورد في الشرع اطلاق العلم والقدرة والارادة ولا مدلول سوا ما دل الفعل عليه او ورد في الشرع اطلاقه ولهذا اقتصرنا على ذلك فلو سئل هل يجوز ان يكون له صفة اخرى اختلف الجواب عنه فقيل لا يتطرق الجواز اليه فانا لم نثبت له الصفات بطريق التجويز العقلي بل بدليل الفعل والفعل ما دل الا[٢] على تلك الصفات ١٥ وقيل يجوز عقلًا الا ان الشرع لم يرد به فيتوقف في ذلك ولا يضرنا الاعتقاد اذا لم يرد به تكليف فينسب الى المكلف تقصير ومنها[٢] انهم فرقوا في[٢] [١] الشاهد بين الصفات الذاتية التي تلتئم منها[١] حقيقة الشيء ١٣٨ وبين المقادير[٢] العرضية التي لا مدخل لها في تحقيق حقيقة الشيء فان الصفات الذاتية لا تثبت للشيء مضافة الى الفاعل بل هي له[٢] من غير

الى ضرورية في بعض النسخ

١٣٧ — ١) ب جواب الاصحاب — ٢) ف ـ — ٣..٣) ب ـ

١٣٨ — ١...١) ب ـ — ٢) ب ـ —

سبب والمقادير المختلفة تثبت للشيء مضافة الى الفاعل فان[٢] جعلها له بسبب ومنها انهم قالوا لو قدرنا صفة زايدة على الصفات الثمانية لم يخل الحال فيها اما ان تكون صفة[٤] مدح وكمال او تكون صفة ذم ونقصان فان كانت صفة كمال فعدمها في الحال نقص [٥]وقد اتصف الباري سبحانه[٦] بصفات الكمال من كل وجه وان كانت صفة نقصان فعدمها عنه واجب واذا بطل القسمان تعين انه لا يجوز ان يتصف بصفة زايدة على الصفات الذاتية ويترتب على ما ذكرناه انه[٧] هل يجوز للباري سبحانه اخص وصف لا ندركه وفرق بين هذا السؤال والسؤال الاول فان السائل الاول سأل[٧] هل يجوز ان تزيد صفة على الصفات الثمانية والسائل الثاني سأل هل[٨] له اخص وصف به يتميز عن المخلوقات

١٣٩ *واختلف جواب الاصحاب عنه ايضاً* فقال بعضهم ليس له اخص وصف ولا يجوز ان يكون لانه بذاته وصفاته يتميز عن ذوات[١] المخلوقات وصفاتها من حيث ان ذاته لا حد لها زماناً ومكاناً ولا يقبل الانقسام فعلًا ووهماً بخلاف ذوات[٢] المخلوقات وصفاتها فانهما غير متناهية في التعلق بالمتعلقات فلو كان الغرض يتحقق اخص وصف به يقع التميز فقد وقع التميز بما ذكرنا فلا اخص سوا ما عرفنا

وقال بعضهم[٣] له اخص وصف الالهية لا ندركه وذلك ان كل شيئين لهما حقيقتان معقولتان فانهما يتمايزان باخص وصفيهما[٤] وجميع

---

٣) ب بان — ٤) ب ز حال — ٥...٥) ب فلا يصف — ٦) ب ز بغير — ٧) ف ـ — ٨) ب ز يجوز ان يكون

١٣٩ — ١) ب ذات — ٢) ز ذات — ٣) ف ز ذا — ٤) ب وصفيهما

ما ذكرنا من ان لا حد ولا نهاية ولا انقسام للذات ولا تناهي للصفات كل ذلك سلوب وصفات نفي وبالنفي لا يتميز الشيء عن الشيء بل لا بد من صفة اثبات يقع بها التميز والا فترتفع الحقيقة رأساً

ثم اذا اثبت ان له اخص الوصف فهل يجوز ان ندركه

قال امام الحرمين لا يجوز ان ندركه اصلًا وقال بعضهم يجوز ان يدرك وقال ضرار بن عمرو يدرك عند الروية بحاسة سادسة ونفس المسئلة من محارات المتكلمين وتصوير الاخص من محارات العقول

فانه قبل اذا قدر موجودان قايمان بانفسهما بحيث لا يكون احدهما بحيث يكون الثاني كالعرض في الجوهر فمن الضرورة اما ان يكونا متجاورين واما ان يكونا متباينين وعلى الوجهين جميعاً يجب ان يكون كل واحد منهما بجهة من الثاني وربما عبروا عن هذا المعنى بان قالوا الباري سبحانه لا يخلو اما ان يكون داخل العالم او خارجاً عن العالم وكما ان الدخول بالذات يقتضي مجاورة ومماثلة والخروج بالذات يستدعي مباينةً وجهةً وربما شككوا ابلغ تشكيك على سبيل الالزام

فقالوا اتفقنا على ان له سبحانه ذاتاً وصفات ومن المعلوم ان الصفات لا تكون كل واحدة بحيث الثانية ولا منحازة عنها بجهة

٥...٥) تعلقت الصفات — ٦) ب (تصحيح) فلا يقع في — ٧) ب ف ـ — ٨) ب ف ز رضه

١٤٠ — ١) ب ف ندركه — ٢) ف مجارات — ٣) ب كالجوهر والعرض — ٤...٤) ب ف أو — ٥) ف على — ٦) ف ـ — ٧) ب ـ — ٨) ب داخلا في — ٩...٩) أ ـ — ١٠) ب لعله مماسة — ١١) ف متجاورة —

فان القايم بالغير لا يقبل التحيز[١٢] راساً بل هي كلها قايمة بذاتـه اي
١٤١ بحيث ذاته فقد تحقق التميز بين الذات والصفات وذلـك راجع الى
ان الذات لها حيث حتى تكون الصفات بحيث هو والصفات لا حيث
لها فلا تكون الذات بحيث هي وما قيل التحيث[١] بالنسبة الى الصفات
فلو قدر قايم بذات اخر فمن ضرورته ان لا يكون بحيث هو حتى ٥
يتحقق فرق بين الصفات التي هي بحيث هو وبين ذلك القايم بذاته
الذى ليس بحيث هو فيثبت له جهة ما ينحاز بها عنه وقد ورد السمع
بان تلك الجهة هي جهة فوق قال الله تعالى[٢] وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ
فاثبتنا الجهة عقلاً واثبتنا الفوقية[٣] سمعاً واستنبطنا من النص الوارد
فيه معنىً[٤] وهو كون الفوق اشرف الجهات واليق بكمال الصمدية ١٠
ولهذا تعلقت القلوب بالسماء ورفعت الايدي[٥] ودلت عليها اشارة
الخرساء واليها كان معراج سيد الانبياء

والجواب فلنا هـذه الشبهات كلها نشأت من اشتراك في لفظ[٦]
القايم بالنفس فان عندنا يطلق هذا اللفظ في حق الباري سبحانه بمعنى
١٤٢ انه مستغنٍ[٧] عن المحل والحيز جميعاً ويطلق على الجوهر بمعنى انـه ١٥
مستغنٍ[١] عن المحل فقط والمستغنى على الاطلاق في مقابلة المحتاج
[٢]على الاطلاق والمستغنى عن المحل والحيز[٢] في مقابـلة المحتاج الى
المحل[٢] والمحتاج الى[٢] الحيز فلننقل العبارة الى هذه الجهة حتى يتبـين

---

١٢) ب الحيث

١٤١ — ١) ب الحيث — ٢) سورة ٦, ١٨, ٦١ — ٣) ا التفرقـة —
٤) ف ـه — ٥) ب ز اليها — ٦) اللفظ — ٧) ب ز على (ف عن) الاطلاق او
١٤٢ — ١) ب انها مستغنية — ٢...٢) ب ـه —

انكم جعلتم نفس النزاع دليلًا متمسكين باشتراك في العبارة دون المعنى ونقول[٢] قدرناه مستغنياً عن المحل والحيز ومحتاجاً الى الحيز فيجب ان يكونا اما متجاورين او متباينين[٤] محال تقديره فان التجاور والتباين من لوازم التحيز في المتحيزات فالمستغني عن التحيز[٥] كيف يكون اما متجاورًا واما متباينًا هذا كن يقول القايمان بانفسهما اما ان يكونا مجتمعين او مفترقين متحركين او ساكنين قيل الاجتماع والافتراق من لوازم التحيز والتحدد ولا حيز له سبحنه ولا حد ولا اجتماع ولا افتراق بل اذا فتش على المجاورة والمباينة لم يتحقق منه الا نفس الاجتماع والافتراق وما جاور او باين فقد تناهى ذاتاً والمتناهي اذا اختص بمقدار استدعي مخصصاً

وكذلك الجواب عن الدخول والخروج فانا نقول ليس بداخل في ١٤٣ العالم ولا خارج لان الدخول والخروج من لوازم المتحيزات والمحدودات ولهذا لا يطلقان على الاعراض وهما كالاجتماع والافتراق والحركة والسكون وساير الاعراض التي لا تختص بالاجرام التي لا[١] حيوة لها ولو قيل هو الله سبحانه داخل في العالم بمعنى العلم والقدرة وخارج عن العالم بمعنى التقدس والتنزيه كان معناً صحيحاً كما ورد في التنزيل[٢] وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وقد ورد[٣] وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ[٤] وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ[٦] وقوله سبحنه[٥] إِنِّي قَرِيبٌ[٧] أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِي الاية[٦]

---

٣) ب ز لو — ٤) قد سقطت كلمة مثل « قدرنا » — ٥) ب ز والمحل ١٤٣ — ١) ف ـ — ٢) سورة ٦, ١٨ — ٣) سورة ٥٧, ٤ — ٤) سورة ٥٠, ١٥ — ٥) ٢, ١٨٢ وقد كُتب فإني و الداع و دعان — ٦) ٩٦...٦ ف ـ —

بل الايات الدالة على القرب اكثر من الايات الدالة على بعد الفوق وكما ورد[٨] وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَاءِ إِلَٰهٌ[٢] وورد مقروناً به وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وبالجملة من تصور وجوده وجوداً مكانياً طلب له جهةً[٧] ما وانحيازاً عن العالم ببينونة متناهية او غير متناهية كما ان من تخيل وجوده زمانياً طلب له[٦] مدة وتقدماً على العالم بازمنة متناهية او غير ٥
١٤٤ متناهية وكلا التخييلين باطل فهو الاول والاخر اذ ليس وجوده سبحانه زمانياً[١] والظاهر والباطن اذ ليس وجوده مكانياً[١]

واما الشك الثاني الذي اوردوه على سبيل الالزام وهو الاتفاق من[٢] الكرامية والصفاتية ان لله سبحانه ذاتاً وصفات والصفات قايمة بالذات وليست كل صفة بحيث الثانية بل بحيث الذات[٢] ١٠

فبل من اثبت الصفات الازلية قايمة بذات الباري تعالى ليس يعنى بالقيام ما عنيتم ولا اطلق انها بحيث هو كما اطلقتم بل يعنى بالقيام وصف الباري سبحانه وتعالى بها والوصف من حيث هو وصف لا يقتضي ان يكون الموصوف بحيز وجهة[٤] ثم الحكم للوصف بانه معنى موجود او حال فهو بمعنى آخر والا فمجرد الوصف والصفة من[٥] حيث ١٥
هو وصف لا يقتضي ذلك ثم اطلاق لفظ الحيث ايضاً قد اتسع حتى يقال هذا في العرض من حيث[٥] هو موجود له حكم[٦] ومن حيث هو عرض له حكم وليس يعنى باطلاق لفظ الحيث الا الاعتبار العقلي

٢...٦) ب ـ — ٨) ٤٣ ، ٨٤ —

١٤٤ — ١...١) ب ـ — ٢) ب على ف بين — ٣) ب ز فلو — ٤) ب ف ز عن الوصف والصفة فان كثير من المعاني مما يوصف ولا يقتضي ان يكون الموصوف بحيز وجهة — ٥...٥) ف ـ — ٦) ف وحكم

والوجوه العقلية والحاصل في هذا السؤال ان الالفاظ التي اوردها كلها
مشتركة[1] ولفظ القايم[2] بالذات والقايم[2] بالغير ولفظ الدخول والخروج ١٤٥
ولفظ الحيث والجهة وبالجملة فليعلم ان جهات الاجسام من احكام
النهايات في الاجسام حتى لو قدر مقدر جسماً غير متناهٍ بالفعل لم
٥ يكن للجهات معنى فلا يكون فوق وتحت ويمين ويسار[3] وقدام
وخلف ولذلك[4] تتحقق اليها الاشارة[4] ولذواتها اختصاص وانفراد
من جهة اخرى واذا كانت الاجسام[5] كرية اي[6] مدورة فيكون تجدد
الجهات على سبيل المحيط والمحاط والفوق والسفل فيها على سبيل
المركز والمحيط فان قدر العالم كري الشكل اما تقديراً اوجد
١٠ عليه حقيقةً واما تقديراً يجوز ان يوجد عليه تصوراً قيل ان الباري
سبحانه بجهة من العالم فيكون لا محالة محيطاً بكل العالم والا فيخلو
عن ذاته طرف من جهات الفوق وعندهم هو فوق العالم باسره فهو
خلف فيلزم عليه[7] فوقاً بالنسبة الى من هو[8] على الارض[8] على موازاة
القطب[8] الشمالي وتحت بالنسبة الى من هو عليها على موازاة القطب[8]
١٥ الجنوبي بل يكون بعض[9] منه فوقاً وبعض[9] منه تحتاً وذلك محال واما
تعلق القلوب[1] بالسماء ورفع الايدي اليها والمعراج اليها فمقابل بتعلق ١٤٦
الرؤوس بالارض ووضع الايدي[2] عليها والنزول اليها بل العرش قبلة
الدعاء والارض مسجد الصلوة والكعبة وجهة[2] الوجه وموضع السجود
قبلة العين واقرب ما يكون العبد من الرب اذا كان في السجود[4]

١٤٥ — ١) ب ز وهي — ٢) ب ف القيام — ٣) شمال — ٤) ب ز لا — ٥) ف ـ — ٦) ف أو — ٧) ب ف ز ان يكون — ٨..٨) ب ـ — ٩) ب ف بعضاً

١٤٦ — ١) ف ـ — ٢) ب الجباه — ٣) ب جهة ف وجه — ٤) ب سجوده

واسجد واقترب

ومما اوجب اثبات قيام الحوادث بذاته سبحانه وقد ذهبت[٥] الكرامية الى جواز ذلك ومن مذهبهم انما[٦] يحدث من المحدثات فانما يحدث باحداث الباري سبحانه والاحداث عبارة عن صفات تحدث في ذاته من ارادة لتخصيص الفعل بالوجود ومن اقوال مرتبة من حروف مثل قوله كن واما ساير الاقوال[٧] كالاخبار عن الامور الماضية والاتية والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلم والقصص والوعد والوعيد والاحكام[٨] والاوامر والنواهي[٨] والتسمعات للمسموعات[٩] والتبصرات للمبصرات[٧] [٩] فتحدث في ذاته بقدرته الازلية وليست هي من الاحداث في شيء [١٠] وعلى طريقة [١٠] انما الاحداث في الخلق على مذهب اكثرهم قول وارادة والقول هما ١٤٧ صورتان هما حرفان وعلى طريقة محمد[١١] بن الهيصم الاحداث ارادة[١] وايثار وذلك[١] مشروط بالقول شرعاً وجوز[٢] بعضهم تعلق احداث واحد بمحدثين اذا كانا من جنس واحد واكثرهم على ان لكل محدث احداث[٢] فيحدث في ذاته لكل محدث خمس صفات ارادة وكاف ونون وتسمع وتبصر وقد اثبتوا مشية قديمة تتعلق بالحادث والمحدث والاحداث والخلق ثم قالوا هذه الحوادث لا تصير صفات لله تعالى وانما هو خالق بخالقيته لا يخلق مريد بارادتيه[٤] لا بارادة قايل بقائليته

— ٥) ب ف ذهبت — ٦) ب ما — ٧..٧) راجع الى كتاب النحل ص ٨١ س ١٢ — ٨...٨) النحل ومن ذلك — ٩) النحل ـ — ١٠...١٠) ب ف ـ — ١١) النحل س ١٦

١٤٧ — ١ ١٠) ب اثبات قولك — ٢) ب حصر — ٣) ب احداثا — ٤) ب ف والنحل بمريديته —

وهي واجبة البقا ويستحيل عدمها بعد وجودها في ذاتها

وللمتكلمين عليه طريقان في الكلام احدهما البرهان والثاني المناقضة في الالزام

اما البرهان فنقول لو قامت الحوادث بذات الباري سبحانه وتعالى لاتصف بها بعد ان لم يتصف ولو اتصف لتغير والتغير دليل الحدوث اذ لا بد من مغير وتحقيق المقدمة الاولى ان معنى قيام الاعراض بمحالها كونها اوصافاً لها كالعلم اذا قام بجوهر وصف الجوهر بانه عالم وكذلك ساير المعاني والاعراض فليس ذلك كالوصف ١٤٨ يكون الباري تعالى خالقاً صانعاً على مذهب من لم يفرق بين الخلق والمخلوق فان المخلوق لا يقوم بذات الخالق والخلق قايم بذاته تعالى عندكم فيجب ان يكون وصفاً له وكذلك يقال اراد فهو مريد بارادة وقال فهو قايل بقول واذا تحقق كونه وصفاً له بعد ان لم يكن موصوفاً به فقد تحقق التغير والتغير خروج شيء الى غير ما كان عليه ولا يشترط فيه بطلان صفة وتجدد صفة فانه اذا كان خالياً من صفات ثم اعتراه صفات فقد تغير عما كان عليه فليس للخصم اعتراض على هذه الطريقة الا منع الاتصاف او منع التغير وقد اثبتناهما ولكنه وضع لنفسه اصطلاحاً في احكام المعاني القايمة بالغير وميز بين حكم العلم والقدرة وهي العالمية والقادرية والمريدية وبين حكم الحركة والسكون القايمين بالجوهر وهو المتحركية والساكنية فان كان

— ٥) ب ف و

١٤٨ — ١) ب بخالق صفة حتى تكون الذات خالقاً — ٢) ف الذات — ٣) ف ـ — ٤) ف وهو العالمية — ٥) ب حكم القول والارادة وهو القايلية والمريدية — ٦..٦) ب ـ — ٧) ب ز للحركة حكم الحركة

هذا التميز غير مقبول عقلاً فان اتصاف المحال بالاوصاف[٨] الحادثة واتصاف الذات بالاوصاف[٨] من حيث انها صفات وموصوفات ليس
١٤٩ تختلف ولا تأثير للقدم والحدوث فيها اصلاً[١] فانه ان كان الوصف راجعاً الى القول واللسان فلا يختلف الحال بين وصف ووصف[١] وان كان الوصف راجعاً الى حقيقة في الموصوف[٢] يعبر عنها لسان الواصف ٥ فلا يختلف الحال بين حقيقة وحقيقة والمعنى اذا قام بذات او محل صار وصفاً[٣] وصفةً لها[٤] ورجع حكمه[٥] اليه بالضرورة

برهان آخر اوضح مما قد سبق وهو ان كل حادث يحتاج الى محدث من حيث انه كان في نفسه وباعتبار ذاته جايز الوجود والعدم فلما ترجح جانب الوجود على العدم احتاج الى مرجّح بالضرورة ثم ١٠ ذلك المرجح ان كان حادثاً احتاج الى مرجح[٦] ثم يتسلسل القول فيه الى ما لا نهاية له وجهة الاحتياج لا يختلف الحال فيها بين حادث في ذاته سبحانه وتعالى وبين محدث مباين[٧] ذاته فانه انما احتاج بجهة تردده[٨] بين طرفي جواز الوجود والعدم لا بجهة التباين وغير التباين وهذا قاطع لا اعتراض عليه ١٥

ونقول ان تصور وجود حادث لا باحداث فاما ان يقال يحدث
١٥٠ ذلك الحادث بنفسه او بقدرته او بمشيئة قديمة

فان قيل[١] يحدث بنفسه[١] فقد باهتوا[٢] العقل الصريح بضرورة

---

٨) ف ـ

١٤٩ — ١...١) ب ـ — ٢) ب (اولا) الوصف (ثم) الواصف — ٣) ف ـ — ٤) ب له — ٥) ف الحكم — ٦) ب ز اخر — ٧) ف ز في — ٨) ب ف تردد —

١٥٠ — ١...١) ب حدث — ٢) ب باهت —

حكمه[٢] بان ما لم يكن فكان احتاج الى محدث مكوّن

فانه فيما احدث بقدرة ومشية فقد ناقضوا[٤] قضية العقل فان ذلك الحادث اذا جاز ان يحدث بالقدرة فلم لا[٥] يجوز ان[٥] يحدث[٦] المحدثات كلها بقدرته ومشيته اذ لا فرق في نظر العقل بين الحادث والمحدث من حيث انه لم يكن فكان

والفرق بينهما من حيث اللغة ان احدهما لازم والثاني متعدٍ لا ينتهض فرقاً من حيث العقل فانا اذا قلنا قام وقعد وجاء وذهب كان الحكم لازماً والقيام والقعود والمجي والذهاب فعله ومفعوله كما هو فعله[٧] والعقل لا يفرق بين فعل الانسان شيئاً في نفسه وبين فعله في غيره على مذهب من قال به ومن قال ان الفعل لا يباين محل[٨] القدرة فلم يفرق فيه بين الفعل والمفعول ولا متمسك للخصم في هذه المسئلة الا بامر لغوي ولفظ اصطلاحي

وقد الزم عليه[٨] الفلسفي الزاماً لا محيص له عنه فقال كل ذات لم ١٥١ يحدث فيها معنىً[١] ثم حدث فيها[٢] قبل الحدوث استعداد القبول وصلاحيته وقوته ثم اذا حدث[٣] فيها القبول تبدل[٤] الاستعداد[٥] بالوجود والصلاحية بالحصول والقوة بالفعل ويلزم ان يكون في ذاته معنى ما بالقوة ثم معنى ما بالفعل وذلك بعينه هو الهيولي والصورة[٦] وقد اثبتوا الله سبحانه وتعالى قبل خلق العالم خصايص الهيولي وهي طبايع عدمية فان الاستعداد والصلاحية عدم شيء من اثباته ان

٣) ا العقل — ٤) ب فاقض — ٥...٥) ب كان — ٦) ب ز جميع — ٧) ب ف فعل — ٨) ف ـ

١٥١ — ١) ف معير — ٢) ا تصحيح في الهامش فيها ب فيه ف فلها — ٣) ف ـ — ٤) ب تصحيح يحدث — ٥) ب تصحيح اشمر — ٦) ب ـ —

يكون شيئاً وواجب الوجود لذاته منزه عن طبيعة الامكان والعدم اللذان هما منبع الشر

واما طريق[٧] الالزام عليهم فمنها ان قالوا قول الله سبحانه وتعالى وارادته من جنس قولنا وارادتنا ثم لقوله وارادته مفعولات[٨] مثل العالم بما فيه من السموات والارض فيلزم ان يحصل[٩] بارادتنا وقولنا مثل ذلك فان قوله كن كاف ونون من جنس اقوالنا من غير فرق

فانه قيل انما حصل قوله بمباشرة قدرته وارادته ومشيته القديمة وقولنا لم يحصل بهما وقوله في ذاته قول له لا لغيره وقد قصد[١٠] به التكوين[١١] لا بغيره[١]

١٥٢

قيل له ان كان هذا فرقاً فلم يكن قوله اذاً من جنس اقوالنا بل الحق ان القول اذا حدث بعد ان لم يكن فهو كقولنا الحادث بعد ان لم يكن ولم يكن[٢] لاضافته الى القدرة اثر بعد الحدوث فانه انما اثر في حال الانفصال عن القدرة لا في حال تعلق القدرة به وانما اثرت القدرة في حصول ذاته فقط لا[٣] في شيء اخر يحدث به وعن هذا لو احدث[٢] قولاً لنفسه في شجرة وقصد به التكوين لم يحصل به شيء فبطل قولهم انما قصد به الاحداث وبطل ما اعتذروا به وحصل ان قوله لا ينبغي ان يوجد كقولنا او قولنا يوجد كقوله اذ لا فرق بين قول وقول في الحدوث والحروف والاصوات والاحتياج الى المحل بل قولنا او كد فانه اذا قام بمحل اتصف المحل به وتحققت له النسبة

---

٧) ب طريق — ٨) ا معقولات — ٩) ف يجعل — ١٠) تقدمه — ١١) ب الكون

١٥٢ — ١) ب ف غير — ٢) ف ـ — ٣) ب هذه الحوادث —

الى المحل وعندكم قول الله سبحانه قايم به[٤] من غير ان تتصف به الذات ولم تتحقق له نسبة الى الذات الا مجرد الاضافة[٥] وقد انقطع حكمه عن القدرة القديمة فانه انما يوجد بعد ان يحدث لا حال ان[٦] يحدث

١٥٣ *وصه الالزامات* ان قوله كن لا يخلو اما ان يسبق احد الحرفين على الثاني او يتلازمان في الوجود اما في حال الوجود او حال البقا فان سبق احدهما وتلاه الثاني فاما ان يبقى الاول او لم يبق فان بقي مقولا مسموعاً لم يكن كن بل[١] الاول ما لم يتقدم لا يوجد الثاني حتى يكون مترتباً متعاقباً والا فالكاف المسموع[٢] مع النون[٢] دواماً لا يتصور اصلا وان لم يبق فقد انعدم وعندكم ما حل في ذاته تعالى لا[٢] يجوز عليه العدم وان كانا يتلازمان في الوجود فقد اوجد[٤] احدهما مع الثاني فليس الكاف بالتقديم اولى من النون وكذلك كل حرف يجب ان يسبق حرفاً في القول والتكلم حتى يكون بترتبه وتعاقبه[٥] كلاماً مسموعاً

وصه الالزامات اثبات اكوان حادثة مع الكون[٦] القديم واثبات علوم حادثة مع العلم القديم كاثبات ارادة حادثة مع المشية القديمة وقد ذكر المتكلمون ذلك في كتبهم

١٥٤ *اما شبهة الكرامية*[٢] ان قالوا[٢] سمع الباري سبحانه ما لم يسمع قبله ورأى ما لم يرَ قبله فيجب ان يحدث له تسمع وتبصر

فقيل لهم اتقولون لم يكن الباري سبحانه سامعاً للاصوات فصار

---

٤) ف ـ — ٥) ب ف اضافة — ٦) ب به وان يحدث لاجل ان

١٥٣ — ١) ب قيل — ٢...٢) ب ـ — ٣) ف بل — ٤) ب ف وجد — ٥) ب يرتبه ويعاقبه — ٦) ف كون

سامعاً[1] لها ولا رائياً للمدركات فصار رائياً لها[2] ولم يكن قايلاً للاوامر والنواهي فصار قايلاً ولم يرد وجود العالم في الوقت الذي سبق وجوده فصار مريداً في الوقت الذي اوجده[3] فيدل كل ذلك على تجدد وصف[4] له وان لم يقولوا[5] انه صار سمعياً بصيراً مريداً فقد تناقض قولكم انه سمع ما لم يسمع ورأى ما لم ير واراد ما لم يرد

ثم الجواب الخفي قلنا قد جمعتم بين كلمتي نفي واثبات في قولكم لم يكن كذا فصار كذا فلا النفي على اصلنا مسلم[6] ولا الاثبات على اصلكم مذهب لكم فاما النفي على اصلنا فغير مسلم انه لم يكن سميعاً بصيراً بل هو بصير سميع ابداً وازلاً كما هو عليم قدير ابداً وازلاً وانما التجدد[7] يرجع الى المدرك[8] كما يرجع التجدد الى المعلوم والمقدور فهو كقولكم لم يكن مستوياً على العرش فصار مستوياً ولم يكن بجهة فوق فصار بجهة فوق وبالاتفاق لم تحدث له صفة[9] لم تكن بل النفي[10] انما يرجع الى المدركات فنقول لم تكن المسموعات والمرئيات موجودة فيسمع ويرى فوجدت فتعلق بها السمع والبصر فكان التعلق مشروطاً بالوجود لا بالمتعلق ورب تعلق شرط فيه الوجود والحيوة والعقل والبلوغ ثم عدم الشرط[1] لم يقتض[2] عدم المتعلق

اما الاثبات فعلى اصلكم لم يوصف الباري سبحانه بالحوادث في ذاته فكيف يصح على مذهبكم انه صار سميعاً بصيراً وان التزمتم الاتصاف فقد سلمتم لنا المسئلة فان الاتصاف بصفة لم يكن قبل

---

١٥٤ — ١) ف ـ — ٢) ب ف ـ — ٣) ا في — ٤) ب ز وصفة — ٥) ب ز كنتم تقولون ان — ٦) ب ف ز لكم — ٧) ب التحدث — ٨) ب المدركات — ٩) ب ز بذاته — ١٠) ب ز او الاثبات

١٥٥ — ١) ب ف الشروط — ٢) ا ينقص

صريح التغيير والتغيير دليل الحدوث وهذه الحوادث باقيات[٣] على مذهبكم والمتعلقات فانية واثبات صفة من الصفات المتعلقة يتأخر تعلقها او متعلقها غير مستحيل كالعلم والقدرة والمشيئة اما اثبات صفة باقية يتقدم تعلقها او متعلقها فهو مستحيل فانه اذا اراد وجود العالم بارادة حادثة في ذاته ووجد العالم وبقي وفني فهو مريد ابد الدهر وقايل كن ابد الدهر لشيء قد تكون وفني وسامع لصوت وحرف قد مضى وانقضى وبصير لجسم ولون قد انقرض في غاية الاستحالة

ونقول هذه الحروف التي اثبتموها هي حروف مجردة من غير ١٥٦ اصوات ام هي حروف هي تقطيع[١] اصوات فان اثبتموها حروفاً من غير اصوات فهي غير مسموعة ولا هي معقولة فان حقيقة الحرف[٢] تقطيع صوت والصوت بالنسبة الى الحروف كالجنس بالنسبة الى النوع والعرض بالنسبة الى اللون فان اثبتوا حروفاً هي اصوات مقطعة[٣] فلا بد لها من اصطكاكات[٤] اجرام[٥] حتى يتحقق الصوت فان اصطكاك[٥] الاجرام كالنوع[٦] بالنسبة الى الحركة والصوت كالنوع[٦] بالنسبة الى الاصطكاك ولا بد من حركة حتى يتحقق اصطكاك[٧] او تفكيك ولا بد من اصطكاك حتى يتحقق الصوت ولا بد من صوت حتى يتحقق حرف[٧] ولا بد من حرف حتى تتحقق كلمة ولا بد من كلمة حتى يتحقق قول تام ولا بد من قول[٨] حتى تتحقق قصة

---

٣) ب باقية

١٥٦ — ١) ب تقطيع — ٢) ب ف الحروف — ٣) ف ـ — ٤) ب اصطكاك — ٥...٥) ب ـ — ٦) ا تصحيح كذا اولا كالجنس — ٧) ب ز اجرام حتى يتحقق اصطكاك اجرام حتى يتحقق الصوت فان اصطكاك الاجرام كالجنس بالنسبة الى صوت والحركة كالجنس بالنسبة الى اصطكاك فلا بد من حركة حتى يتحقق الاصطكاك او تفكيك

وحكاية فيلزم على ذلك ان يكون الباري جسماً متحركاً ذا اصطكاك في اجزاء جسمية ويتعالى الرب سبحانه عن ذلك علواً كبيراً

وقد تخطى بعض الكرامية الى اثبات الجهة فقال اعني بها القيام
١٥٧ بالنفس وذلك تلبيس على العقلاء والا فمذهب استاذهم مع اعتقاده كونه محلًا للحوادث قايلًا بالاصوات مستوياً على العرش استقراراً مختصاً بجهة فوق مكاناً واستعلاء فليس ينجيه من هذه المخازي تزويرات ابن هيصم فليس يريد بالجسمية القايم بالنفس ولا بالجهة الفوقية علاء ولا بالاستواء استيلاء وانما هو اصلاح مذهب لا يقبل الاصلاح وابرام معتقد لا يقبل الابرام والاحكام وكيف استوى الظل والعود اعوج وكيف استوى المذهب وصاحب المقالة اهوج والله الموفق

---

٨) ف ز تام — ٩) ف ـ

١٥٧ — ١) ب ز م — ٢) ب للاعراض — ٣) ف المجازى — ٤) ب ف القيام — ٥) ف ـ — ٦) ب (تصحح) ابرام — ٧) جانب — ٨ . ٨) ب ـ ف اعلم —